مؤشر

ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الثلاثاء 26 سبتمبر 2023

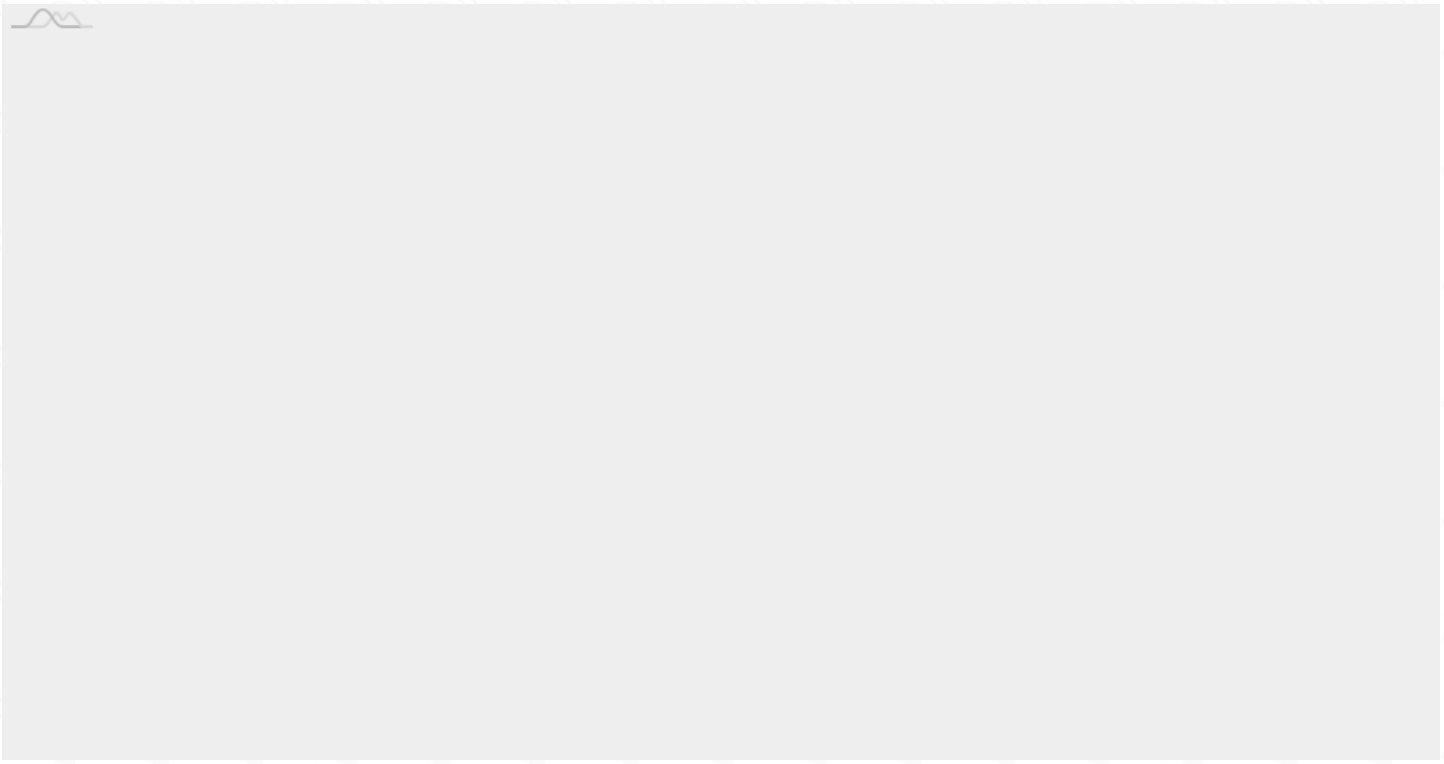

رويترز: مصر تجري محادثات للحصول على تمويل إماراتي لشراء القمح الكازاخستاني

(اقتصادي . رويترز)

كشفت وكالة رويترز في تقرير حصري سعي مصر للحصول على تمويل من دولة الإمارات لتأمين صفقة قمح من كازخستان.

ونقلت الوكالة عن وزير التموين المصري يوم الأحد أن مصر تجري محادثات مع بنك أبوظبي التجاري بشأن تسهيل قرض يمول مشتريات القمح من كازاخستان.

ويقول تجار إن هذه الخطوة قد تمنح مصر بديلا رخيصا للحبوب من روسيا، التي قدمت حصة متزايدة من القمح المصري منذ العام الماضي لكنها منعت مؤخرا صفقة شراء أقل من حد أدنى غير رسمي لسعر مشتريات القمح.

وأشارت الوكالة إلى أن مصر هي أكبر مشتر للقمح على مستوى العالم وتحاول خفض فاتورة استيرادها في الوقت الذي تكافح فيه نقص العملة الأجنبية الذي جعلها تؤجل مدفوعات القمح.

وقال مصدر مطلع على المحادثات إن المحادثات بشأن صفقة القرض للمشتريات من كازاخستان لا تزال في مراحلها الأولى، ذلك أن مفاوضات تجري بشأن سعر وكميات القمح وكذلك قيمة القرض.

قال التجار إنهم علموا بالصفقة المحتملة خلال مناقصة قمح يوم الأربعاء من هيئة السلع التموينية الحكومية.

لكنهم شككوا أيضا في الصفقة المحتملة، قائلين إن شحن القمح من كازاخستان سيكون تحديا لوجستيا، ويتطلب عمليات تسليم برية عبر دول أخرى.

ولم ترد الهيئة العامة للسلع التموينية على طلب للتعليق.

وتلفت الوكالة إلى أن الحد الأدنى غير الرسمي للأسعار أثبت أنه عائق لكل من الهيئة الحكومية وموردي القمح الروس الذين رفعوا مبيعات الحبوب الروسية الرخيصة نسبيا إلى مصر منذ اندلاع الحرب في أوكرانيا في أوائل العام الماضي.

ولم تؤكد الحكومة الروسية رسميا الحد الأدنى للسعر، الذي يعتبره التجار خطوة لإبطاء صادراتها الضخمة من القمح ومنع الإمدادات المحلية التي ترفع أسعار الخبز.

قال متعاملون لرويترز إن وزارة الزراعة الروسية منعت مؤخرا البيع الخاص لـ 480 ألف طن من القمح الروسي لمصر، على ما يبدو لأنه بيع بأقل من الحد الأدنى للأسعار.

وأضافوا أنه سيجري الآن توريد القمح من أصول أخرى، مثل فرنسا وبلغاريا.

قالت وزارة المالية المصرية إن تكلفة الدعم على المواد الغذائية، ومعظمها من الخبز، من المتوقع أن ترتفع 41.9% إلى 127.7 مليار جنيه مصري (4.14 مليار دولار) في السنة المالية الحالية التي تنتهي في يونيو 2024.

كازاخستان هي بالفعل مصدر معتمد لاستيراد القمح لمصر، لكن المشتريات من الدولة الواقعة في آسيا الوسطى نادرة.

وقعت الحكومة المصرية مؤخرًا اتفاقية قرض بقيمة 500 مليون دولار مع مكتب أبوظبي للصادرات لشراء القمح المستورد من شركة الظاهرة الزراعية ومقرها الإمارات.

نيويورك تايمز: «الذهب».. كلمة نادرًا ما تُذكر في إقرار الذمة المالية لمينينديز

(ترجمات . نيويورك تايمز)

نشرت صحيفة نيويورك تايمز تقريرًا أعدته تريسي تولي تتناول فيه العثور على سبائك ذهبية في منزل السيناتور الأمريكي روبرت مينينديز والتي لم تكن ضمن قائمة إقرار الذمة المالية التي قدمها للكونجرس.

وتشير الكاتبة إلى أن كلمة «ذهب» تظهر 26 مرة في لائحة الاتهام الفيدرالية ضد السناتور روبرت مينينديز مع زوجته نادين وثلاثة رجال أعمال.

وتضم لائحة الاتهام تفاصيل حول عمليات البحث على الإنترنت التي قام بها السناتور عن سعر الذهب وذهاب زوجته إلى صائغ لبيع الذهب وصور للأرقام التسلسلية المختومة على بعض من 13 سبيكة عثر عليها في منزلهم.

ومع ذلك، نادرًا ما يُذكر الذهب في إقرار الذمة المالية التي يُطلب منه تقديمها سنويًا بوصفه عضوًا في مجلس الشيوخ الأمريكي، والتي تظهر لأول مرة العام الماضي عندما أضيفت زوجته التي تمتلك ما يصل إلى 250 ألف دولار من سبائك الذهب اعتبارًا من عام 2020.

وتثير لائحة الاتهام المكونة من ثلاث تهم - والتي اتهمت الزوجين بقبول رشاوى مقابل استعداد مينينديز لاستخدام نفوذه كسيناتور ديمقراطي قوي - تساؤلات حول دقة اللقرارات المالية المقدمة.

وقالت لائحة الاتهام إن مينينديز «لم يكشف» عن استلام مدفوعات السيارة أو «أي نقود أو سبائك ذهبية» - في «السنة التقويمية ذات الصلة».

ويعتقد ممثلو الادعاء أن عائلة مينينديز حصلت على بعض الذهب على الأقل في عام 2021 أو بعده، وهو ما لم يُدرج في نماذج الإقرار المالي عن تلك السنوات.

قد يشير عدم الكشف عن الهدايا بالكامل إلى وجود جهود لإخفاء الثروات الجديدة والتهرب من التدقيق، وهو ما قد يشكل المزيد من الانتهاكات الجنائية إذا جرت عن قصد.

ونفى السيناتور وزوجته ارتكاب أي مخالفات، ووصف مينينديز الاتهامات بأنها ذات دوافع سياسية. ومن المتوقع أن يتحدث عن تلك الاتهامات علانية يوم الاثنين.

بلومبرج: الجمود يكتنف محادثات السد الإثيوبي

(ترجمات . بلومبيرغ)

اهتمت وكالة بلومبرج بنتائج الجولة الأخيرة من محادثات سد النهضة بين مصر وإثيوبيا والسودان والتي عُقدت في العاصمة الإثيوبية.

وقالت الوكالة الأمريكية إن مصر وإثيوبيا أحرزتا تقدماً طفيفاً في محادثاتهما الأخيرة بشأن سد النيل المثير للجدل، الأمر الذي بدد الآمال في التوصل إلى اتفاق وشيك مع استمرار أديس أبابا في مشروع الطاقة الكهرومائية الذي تبلغ تكلفته 5 مليارات دولار.

وكانت المناقشات في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، خلال عطلة نهاية الأسبوع، أول تجمع رسمي منذ أن أعلن رئيس الوزراء أبي أحمد الانتهاء من الملء الرابع لسد النهضة الإثيوبي الكبير في وقت سابق من سبتمبر.

وانتقدت مصر، التي تشعر بالقلق من أن السد الواقع على الرافد الرئيس للنيل سيؤثر على التدفقات التي تمثل 95% من مياهها العذبة، بشدة استمرار الملء دون اتفاق ملزم ووصفته بأنه يأتي بنتائج عكسية للمفاوضات.

وقالت وزارة الموارد المائية المصرية في بيان إنه لم يكن هناك «تقدم جوهري» وأن إثيوبيا تراجعت عن عدد من «التفاهمات» غير المحددة التي جرى التوصل إليها. وقالت الوزارة إن إثيوبيا لا تزال تعارض أي تنازلات أو اتفاقيات فنية مدعومة دولياً تستوعب مصالحها.

وقال المسؤول الإثيوبي سيليشي بيكيلي على منصة إكس (X) إنه كان هناك تبادل «للأفكار البناءة بشأن مختلف القضايا العالقة» بهدف سد الخلافات وأن بلاده ملتزمة بالمفاوضات.

ودخل البلدان والسودان المجاور الآخر في محادثات بشأن السد منذ سنوات. واجتذب الخلاف في أوقات مختلفة تدخل وسطاء تتراوح من الولايات المتحدة إلى البنك الدولي والاتحاد الأفريقي.

وقال وزير الخارجية المصري سامح شكري أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم السبت إن استمرار إثيوبيا في ملء السد كان محاولة لفرض حقيقة على الأرض. وقال إن مصر لا تزال ملتزمة بالمحادثات.

المونيتور: مينينديز يتجاهل الدعوات للاستقالة مع كشف علاقات الرشوة المزعومة مع مصر

(ترجمات . المونيتور)

اهتمت الصحافة الأجنبية بالتصريحات التي أدلى بها السيناتور بوب مينينديز في المؤتمر الصحفي الذي عقده للرد

على الاتهامات التي وجهت له بتلقى رشى لمساعدة رجال أعمال والحكومة المصرية.

وقال موقع المونيتور الأمريكي إن كبير المشرعين في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي تجاهل يوم الاثنين دعوات أعضاء حزبه للاستقالة بينما يواجه اتهامات بالفساد الفيدرالي تتعلق بمصالح مزعومة للحكومة المصرية.

قال السيناتور بوب مينينديز خلال مؤتمر صحفي في يونيون سيتي، نيوجيرسي: «أعتقد اعتقادًا راسخًا أنه عندما تُكشف جميع الحقائق، لن تجري تبرئتي فحسب، بل سأظل عضوًا بارزًا في مجلس الشيوخ عن ولاية نيو جيرسي».

وقال مينينديز: «محكمة الرأي العام ليست بديلًاعن نظام العدالة الموقر لدينا»، مضيفًا أن «المدعين يخطئون في بعض الأحيان».

ويواجه مينينديز دعوات من الديمقراطيين البارزين في نيوجيرسي بمن فيهم الحاكمة كاثي هوشول للاستقالة بسبب لائحة الاتهام، التي يزعم فيها المدعون أن رئيس العلاقات الخارجية المؤثر أساء استخدام منصبه لتسهيل مبيعات الأسلحة الأجنبية الأمريكية لمصر.

رويترز: تأخير تخفيض قيمة العملة في مصر قد يؤدي إلى زيادة آلام ما بعد الانتخابات

(اقتصادي . ديفديسكورس)

نشر موقع ديفديسكورس تقريرًا لوكالة رويترز يسلط الضوء على إمكانية تأجيل مصر لخفض قيمة عملتها أمام الدولار إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية المقررة في ديسمبر المقبل.

ووفقًا للوكالة، يقول محللون إن مصر يبدو من غير المرجح أن تخفض قيمة عملتها مرة أخرى قبل الانتخابات الرئاسية في ديسمبر خشية الاضطرابات الشعبية، لكن مع تراجع الجنيه مقابل الدولار في السوق السوداء، فإن التأخير يعني أن هذه الخطوة قد تكون ببساطة أكثر إيلامًا عندما تحدث.

وفي حين يُتوقع أن يفوز الرئيس عبد الفتاح السيسي بإعادة انتخابه، ارتفع التضخم إلى مستويات قياسية وانكشفت مشاكل اقتصادية عميقة الجذور بسبب النقص المزمن في العملات الأجنبية منذ أوائل عام 2022. وقال محللون إن كل ذلك يشير إلى الحاجة إلى خفض آخر لقيمة العملة، لكن السلطات قلقة من أن هذا، أو فرض إجراءات تقشفية، خلال الحملة قد يؤدي إلى اضطرابات في وقت يشهد توترًا سياسيًا شديدًا.

استمرار ضعف العملة

وأشارت الوكالة إلى أن هيئة الانتخابات أعلنت يوم الاثنين أن الانتخابات ستجرى يومي 10 و 12 ديسمبر المقبل. في حزمة دعم مالي بقيمة 3 مليارات دولار وقعتها مصر مع صندوق النقد الدولي في ديسمبر الماضي، وافقت

مصر على تعويم عملتها وتسريع بيع أصول الدولة لتضييق عجز ميزانيتها وحسابها الجاري. وكان التقدم بطيئًا في كلا الأمرين.

منذ مارس، أبقت القاهرة الجنيه ثابتًا مقابل الدولار بمعدل 30.85/95 حتى مع تراجع العملة المحلية في السوق السوداء إلى حوالي 40 جنيهًا للدولار بحلول منتصف مايو. وفي العام السابق لشهر مارس، فقد الجنيه ما يقرب من نصف قيمته الرسمية، مع انخفاض قيمة العملة مصحوبًا بارتفاع التضخم.

وقال جيمس سوانستون من كابيتال إيكونوميكس: «أكدت الحكومة قلقها من أن انخفاضات العملة السابقة وارتفاع التضخم تسبب في آلام شديدة للمصريين؛ ويشعر المسؤولون بالقلق بلا شك بشأن خطر الاضطرابات الاجتماعية». تسارع التضخم في العام حتى أغسطس إلى مستوى قياسي بلغ 37.4%، بينما ارتفع المعروض النقدي أم 2 بنسبة 24%، مما يشير إلى أن العملة ستضعف أكثر.

الضغط على العملة

ونقلت الوكالة عن فاروق سوسة من بنك جولدمان ساكس، قوله «مع ارتفاع معدلات التضخم، كلما طالت مدة تأخير مصر الانتقال إلى نظام سعر صرف أكثر مرونة، زاد الانخفاض عن المستويات الحالية للجنيه، وهو ما يعني ضغط نزولي»

كان من المقرر أن يصرف صندوق النقد الدولي الأموال مرتين في السنة على مدى 46 شهرًا، لكنه أخر الدفع في يونيو وسط تقارير عن عدم رضاه عن تقدم مصر. وكتب سوانستون يقول: «الخطر الواضح هو أن كل هذا يؤخر مراجعات صفقة صندوق النقد الدولي المصري، والضغط الهبوطي على الجنيه».

قدر تقرير صادر عن معهد التمويل الدولي هذا الشهر أن الجنيه كان أكبر من قيمته بنسبة 10%، وهو رقم سينمو إلى حوالي 20% بحلول نهاية عام 2024. وقالت مؤسسة الاستثمار الدولية إن «التضخم المرتفع وتراجع تضخم الشركاء التجاريين وسعر الصرف الثابت» يمكن أن تساهم جميعها في الضغط على الجنيه.

ومع ذلك، قالت كارلا سليم من ستاندرد تشارترد إنه من المحتمل أن يؤدي تأخر خفض قيمة العملة إلى تخفيف تعديل العملة، بشرط أن تمضي الحكومة قدمًا في مبيعات الأصول. وأوضحت: «أعتقد أن التخفيض المتأخر لقيمة العملة قد يعني في الواقع تعديلًا أقل حدة لأن السلطات كانت ستسمح بمزيد من الوقت لتدفقات الدولار من مبيعات الأصول، مما يؤدي إلى مزيد من تضييق وضع الأصول الأجنبية الصافية».

في مواجهة نقص العملة الأجنبية، تبنت البنوك والمستوردون حيلًا جديدة للتغلب على القيود المفروضة على فتح خطابات الاعتماد أو ترتيب مدفوعات نقدية مباشرة للواردات، كما يقول المصرفيون والمستوردون والمحللون. ويقول الاقتصاديون إن النقص في المصانع والمدخلات الأخرى أدى إلى تباطؤ النمو.

بدأ المصدرون، الذين يمكنهم استخدام العملات الأجنبية من المبيعات في الخارج لدفع ثمن الواردات، في التعاون مع المستوردين لشراء السلع. كما يشتري المستوردون الدولار بالجنيه المصري في السوق السوداء، ثم يبيعونه إلى بنوك معينة بسعر الصرف الرسمي. وتقوم البنوك بعد ذلك بفتح خطابات اعتماد بقيمة العملية بالجنيه بالإضافة إلى زيادة تتراوح من 10% إلى 20%.

وقال مستوردان لرويترز إن هذا يمكن أن يضيف 35% إلى تكلفة البضائع المشتراة في الخارج. في الوقت الحالي، يبدو أن صوت السياسة سيعلو على الاقتصاد، مع عدم سماع أي حديث رسمي عن خفض قيمة العملة مع اقتراب

/ moasher

البلاد من يوم الاقتراع.

ميدل إيست أي: اختفاء والدة السجين السياسي محمد حمدي

(سياسي . ميدل إيست آي)

سلط تقرير لموقع ميدل إيست أي الضوء على اعتقال السلطات المصرية الأسبوع الماضي لـ منى خفاجة والدة السجين السياسي محمد حمدي.

وقال الموقع البريطاني إن مجموعة حقوقية مصرية دعت إلى إطلاق سراح والدة سجين سياسي اعتقلت بعد مداهمة منزلها في القاهرة الأسبوع الماضي.

وقالت الشبكة المصرية لحقوق الإنسان في بيان نُشر يوم الاثنين إن مكان وجود منى خفاجة غير معروف خلال الأيام الخمسة الماضية.

اعتقلت منى، وهي والدة السجين السياسي محمد حمدي البالغة من العمر 60 عامًا، في 20 سبتمبر.

حملة واسعة

وبحسب المنظمة الحقوقية، حضر عدد من ضباط الشرطة مُلثمين ومدججين بالأسلحة وبملابس مدنية إلى منزل خفاجة عند الفجر.

وجاء في البيان «أخذوها معهم إلى وجهة غير معروفة، ولم تُقدم بعد إلى أي هيئة تحقيق».

وأضاف البيان أن «اعتقال السيدة منى واعتقال آخرين بشكل يومي، خاصة في محافظات الشرقية والقاهرة الكبرى والإسكندرية والسويس يأتي في إطار حملة اعتقال كبيرة نفذتها السلطات الأمنية المصرية خلال الفترة الماضية»..

قال أحمد العطار، المدير التنفيذي للشبكة المصرية، إن اعتقالها كان جزءًا من حملة مستمرة لاستهداف عدد من عائلات المعتقلين على صلة بقضايا سياسية.

وقال العطار إن السيدة منى أرملة ولديها ابن واحد محتجز منذ عام 2015. وهي تحاول جاهدة، من خلال الاتصال بلجنة العفو الرئاسية، إطلاق سراحه. ولم ترتكب جريمة يعاقب عليها القانون، مضيفًا أن الواقع مؤلم وصعب.

واعتُقل حمدي في عام 2015 وقضى خمس سنوات في السجن قبل إطلاق سراحه. ثم أعيد اعتقاله في عام 2021.

ودعا المركز النيابة وقوات الأمن الوطني إلى إطلاق سراح منى خفاجة ومئات المحتجزين الآخرين والمختفين قسرًا.

استهداف أقارب المعارضين

في وقت سابق من هذا العام، دعت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي السلطات المصرية إلى الإفراج الفوري عن صلاح سلطان، الأب المحتجز تعسفيًا لمدافع أمريكي بارز عن حقوق الإنسان، وفقًا للموقع.

وفي أغسطس، ألقي القبض على جمال عبد الحميد زيادة، والد الصحفي المعارض المقيم في بلجيكا أحمد جمال زيادة، فيما يعتقد أنه محاولة لترهيب ابنه للعودة إلى مصر. وقد أُطلق سراح إطلاق سراح زيادة في وقت لاحق.

هناك ما يقدر بنحو 65 ألف معتقلًا سياسيًا في السجون المصرية، اعتقلوا بسبب معارضتهم لحكومة الرئيس عبد الفتاح السيسي، بحسب جماعات حقوقية مصرية.

ليس لدى الحكومة سجل رسمي لعدد السجناء، والسيسي ينفي وجود أي سجناء سياسيين في بلاده.

غالبًا ما تصنف السلطات المحتجزين على أنهم «أعضاء في منظمة إرهابية».

نيويورك تايمز: تجربة الكاتب حسين عمر الحكومة المصرية تهدم تاريخ عائلتي

(سياسي . نيويورك تايمز)

نشرت صحيفة نيويورك تايمز مقاله كتبه حسين عمر، أحد المتضررين من هدم المقابر في القاهرة، يحكي فيها تجربته الشخصية مع خطة الحكومة المصرية لهدم المقابر التاريخية في القاهرة في مدينة الموتى.

يستهل الكاتبه مقاله بالإشارة إلى أنه دفن والدته إلى جانب أسلافها في ضريح تاريخي في القاهرة تُعرف باسم مدينة الموتى، موضحًا أنها أقدم مقبرة إسلامية مستخدمة باستمرار في العالم، وتحتوي على عديد من المقابر والأضرحة المتقنة التي يعود تاريخها إلى القرن السابع. ويعيش بين المقابر ما لا يقل عن نصف مليون - ربما أضعاف هذا العدد. لطالما كانت مدينة الموتى مدينة تنبض بالحياة.

ويتطرق الكاتب إلى ذكرياته مع المدينة وزيارته لوالدته على مدى 22 عامًا والعلاقات التي كونها مع بعض من يعيشون في تلك المدينة، لافتًا إلى أن مدينة الموتى لا تؤوي ذكرياته الشخصية فحسب ؛ بل هي واحدة من آخر المستودعات المفتوحة المتبقية لذاكرة مصر التاريخية.

هدم مدينة الموتى

يشير الكاتب إلى أن الحكومة المصرية تقوم الآن باستخراج الجثث وإخلاء الأحياء وهدم المباني التاريخية التي تأويهم. وتهدم الحكومة مدينة الموتى لإفساح المجال لطريق سريع يسمى محور الفردوس، سلسلة من الجسور العلوية التي تدعي الحكومة أنها ستخفف بعض الازدحام المروري سيئ السمعة في القاهرة. هذا المشروع، المستمر منذ عام 2019، يتصاعد الآن. وسيربط الطريق السريع المدينة بالعاصمة الإدارية الجديدة التي يقيمها الرئيس عبد الفتاح السيسي بتكلفة متوقعة تبلغ 59 مليار دولار.

كل هذا جزء من خطة السيسي لما يسمى بتحديث القاهرة: سلسلة من المشاريع التي تتضمن القضاء على الأحياء وتشريد مئات الآلاف من الأشخاص وهدم مبان عمرها قرون باسم التنمية.

محو التاريخ

ويلفت الكاتب إلى أن غضبه من هذا المحو العنيف للتاريخ لا ينجم عن الارتباط الرومانسي أو الجمالي بالماضي، أو حتى الخسارة المحتملة لقبر والدته. ذلك لأن عمليات الهدم هذه جزء من خطة أكبر، لها آثار مرعبة على الديمقراطية والديموغرافيا على حد سواء.

على مدى العقد الماضي، أصبحت سلسلة من عمليات الإخلاء الجماعي التي لا تحظى بشعبية كبيرة أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق رؤية الجنرالات للتنمية.

منذعام 2017، تحاول حكومة السيسي طرد بعض سكان جزيرة الوراق، الذين تعيش عديد من عائلاتهم في هذه الجزيرة النيلية منذ مئات السنين، لإفساح المجال لناطحات السحاب الفاخرة. ويزعم المسؤولون أن السكان غرباء، على الرغم من أن عديدًا من هذه العائلات لديها وثائق قانونية لإثبات حقوقها في البقاء على أرض أجدادهم. وهو أمر تكرر في عدة مناطق داخل القاهرة.

وأضاف الكاتب أن السيسي ليس فقط غير مبال بتاريخ مصر الحديث، بل إنه مستاء منه كذلك. فالتواريخ التي تعلمتها من مدينة الموتى تقف في طريق الماضي الفرعوني المفترض. في عام 2021، نظم السيسي عرضًا عسكريًا للمومياوات الملكية لحشد الدعم لحرب محتملة ضد إثيوبيا. وقامت الزمرة العسكرية الحاكمة بمحو جميع علامات الربيع العربي لعام 2011 في ميدان التحرير من خلال تجميع نصب تذكاري عسكري من الكباش والمسلات المنهوبة من المواقع القديمة. في الآونة الأخيرة، أعلنت محافظة القاهرة أنها تعتزم إعادة تسمية جزيرة الوراق لتكون على اسم الإله القديم حورس.

قد يكون إلهام السيسي فرعونيًا، لكن حكمه يُذكرنا بحلقات أقل روعة من التاريخ الحديث؛ إذ تشبه مشاريعه الضخمة الباهظة، مثل العاصمة الإدارية الجديدة، تلك الخاصة بالخديوي البغيض في القرن التاسع عشر إسماعيل باشا، الذي شارك بالمثل في أعمال بناء واسعة النطاق، واقترض بكثافة من دائنين أجانب ونتيجة لذلك خُلع بعد انتفاضة شعبية.

ولفت الكاتب إلى أن السيسي يرغب في محو القرنين التاسع عشر والعشرين - المرتبطين بالسياسة الثورية، والمعركة من أجل الديمقراطية. وبدلًا من ذلك، تعبر الدولة عن رؤية شمولية ضارية للجنرالات من خلال تذكر الثقافة القديمة التي كان فيها الملوك آلهة.

غضب ومقاومة

ونوّه الكاتب إلى أنه ورغم العنف الذي يواجهه الناشطون في مصر باستمرار، كان هناك غضب كبير وحتى مقاومة بطولية لهدم مدينة الموتى. وتحدى العشرات من طلاب الفنون الأوامر العسكرية وقاموا بمسيرة إلى المنطقة لتوثيق عمليات الهدم الوشيكة، واعتقلت السلطات عديدًا منهم. وقد استقال خمسة من أعضاء المجلس المعينين لفحص الدمار – وهي ورقة التوت التي أنشأتها الحكومة ردًا على الغضب الشعبي – بصوت عالٍ على الرغم من الضغوط الحكومية الكبيرة للبقاء في مناصبهم.

وتفاقم غضب القاهريون بسبب صمت المنظمات العالمية، التي يشعر الكثيرون أنها تخلت عنها. مدينة الموتى هي جزء من القاهرة التاريخية، موقع تراث عالمي وهكذا تحت الحماية القانونية للأمم المتحدة التي صادقت عليها مصر.

ويشعر النشطاء أن اليونسكو، المنظمة الثقافية للأمم المتحدة، يجب على الأقل أن تدق أجراس الإنذار بشأن الضرر

الجاري الذي لا رجعة فيه. وأطلق خالد العناني، وزير الآثار والسياحة المصري السابق الذي أشرف على شطب الكثير من الآثار التاريخية، حملة لتولي منصب مدير عام لليونسكو. ويمثل هدم مدينة الموتى وصمة في سجل العناني، ويجب أن لا ينال هذا المنصب.

ويرى الكاتب أن هجوم مصر على التاريخ والمنازل هجوم خطير على قوى مثل الولايات المتحدة التي تعتمد على مصر في الاستقرار الإقليمي. وإذا لم يكن هناك شيء آخر، فإن عمليات الإخلاء الجماعي يمكن أن تزعزع استقرار أمة تتأرجح على شفا الإفلاس. ولن يزداد عدم الاستقرار هذا إلا من خلال مشاريع السيسي الضخمة الكارثية بيئيًا: تتطلب العاصمة الإدارية الجديدة تحويل كميات هائلة من المياه إلى الصحراء تمامًا كما يهدد صب الخرسانة على الحدائق الخضراء لمدينة الموتى آخر المساحات الخضراء المتبقية في القاهرة.

ويقول حسين إنه وفي ضوء أن محو قبر والدته يبدو وشيكًا، فإنه يواجه خيارًا لا يحسد عليه؛ إما نقل رفات والدته وأسلافه إلى مكان جديد أو الإصرار على رفض نقلهم، والمخاطرة بسحق جرافة لجثة والدته، لافتًا إلى أن مأزقه، ومئات العائلات في وضعه الحالي، هو رمز للتجريد الذي لا يوصف من الإنسانية التي يعاني منها المصريون في ظل المجلس العسكري.

وبالنظر إلى الثمن الفادح الذي دفعه الكثير من المصريين للتحدث علانية ضد سياساته، فإن عاصمة السيسي الجديدة الجذابة، إذا اكتملت، ستكون مدينتنا القادمة للموتى، التي بنيت على عظام المحرومين وأولئك الذين قتلهم النظام.

بلومبرج: مصر تدعو إلى الانتخابات الرئاسية في ديسمبر مع تصاعد المشاكل الاقتصادية

(اقتصادي . بلومبيرغ)

اهتمت الصحافة الدولية بإعلان مصر مواعيد الانتخابات الرئاسية المقبلة، وركزت وكالة بلومبرج في تغطيتها على إجراء الانتخابات في خضم أزمة اقتصادية كبيرة.

وقالت الوكالة الأمريكية إن مصر ستجري انتخاباتها الرئاسية المقبلة في ديسمبر المقبل، مع إجراء التصويت في وقت أبكر من المتوقع إذ تواجه السلطات ضغوطًا لخفض قيمة العملة واتخاذ خطوات أخرى لإنهاء أزمة اقتصادية وفتح التمويل من صندوق النقد الدولي.

حتى وقت قريب، كان من المتوقع على نطاق واسع ألا تجرى الانتخابات حتى الأشهر القليلة الأولى من العام المقبل، إذ تشير وسائل الإعلام الحكومية المصرية عادةً إلى انتخابات عام 2024. وتغيرت خطط الحكومة في الأسابيع الأخيرة وذكرت بلومبرج في 14 سبتمبر أنها تدرس إجراء انتخابات في وقت قريب في ديسمبر.

إصلاحات ملحة

ونقلت الوكالة عن مونيكا مالك، كبيرة الاقتصاديين في بنك أبوظبي التجاري، قولها إن تقديم موعد الانتخابات

سيفتح الباب أمام التعجيل في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية. وقالت «أي إصلاحات جوهرية، بما في ذلك تخفيض آخر ذي مغزى لقيمة الجنيه، لن تحدث على الأرجح إلا بعد الانتخابات الرئاسية».

وأشارات الوكالة إلى أن الرئيس عبد الفتاح السيسي، الذي تولى منصبه لأول مرة في 2014، لم يعلن بعد ما إذا كان سيترشح مرة أخرى. لكن من المتوقع على نطاق واسع أن يترشح السيسي ويفوز، ويمضي قدمًا في مشاريع البنية التحتية الكبيرة التي يقول أنصاره إنها بشرت بعصر جديد لمصر.

ويقول منتقدوه إن مئات المليارات من الدولارات أُنفقت على كل شيء من الطرق إلى السكك الحديدية وعاصمة إدارية جديدة على حافة القاهرة، الأمر الذي ترك أكبر دولة في الشرق الأوسط من حيث عدد السكان مع الكثير من الديون وتسبب في أسوأ أزمة للعملات الأجنبية منذ سنوات.

وقال وليد حمزة رئيس الهيئة الوطنية للانتخابات يوم الاثنين إن المغتربين المصريين سيدلون بأصواتهم في الفترة من 1 إلى 3 ديسمبر وسيجري التصويت في البلاد يومي 10 و 12 ديسمبر.

يأتي قرار إجراء الانتخابات في ديسمبر في الوقت الذي تعمل فيه الحكومة ببطء لتنفيذ خطة الإصلاح المتفق عليها عندما وقع صندوق النقد الدولي على برنامج قرض بقيمة 3 مليارات دولار العام الماضي. وتحتاج مصر إلى تنفيذ تلك الخطة للحصول على جميع الأموال.

هل تكون الانتخابات أولًا؟

وتلفت الوكالة إلى أن جزءًا رئيسًا من صفقة صندوق النقد الدولي يتضمن الالتزام بالتحول إلى نظام عملة مرن لتجنب زيادة الضغوط في النظام النقدي. بدلًا من ذلك، على الرغم من ثلاث تخفيضات في قيمة العملة منذ أوائل عام 2022، لا يزال الجنيه المصري أكبر من قيمته مقارنة بسعر السوق السوداء.

ويجري تداول الجنيه في السوق الرسمية عند حوالي 30.9 للدولار، لكنه أضعف بنسبة 20% تقريبًا عند حوالي 39.5 في السوق الموازية، مما يؤكد ندرة العملة الصعبة في مصر. في يونيو، حذر السيسي من أن البلاد لن تكون قادرة على تحمل المزيد من إضعاف الجنيه، خشية أن يسرع التضخم الذي ارتفع منذ ذلك الحين إلى مستوى قياسي بلغ 37%.

يبلغ متوسط عائدات السندات بالدولار في البلاد أكثر من 16%، وفقًا لمؤشرات بلومبرج، وهي واحدة من أعلى المستويات في الأسواق الناشئة وتشير إلى «حذر المستثمرين».

وقد أوقف صندوق النقد الدولي حتى الآن إجراء المراجعة الأولى للبرنامج مع مصر. وكان من المتوقع في البداية في مارس.

تسبب التوتر الاقتصادي في حدوث صداع للمسؤولين المصريين، الذين أجبروا على الاختيار بين خفض قيمة العملة للمرة الرابعة قبل الانتخابات أو إجراء اقتراع مبكر. ولا يزال من غير الواضح ما إذا كانت مراجعة صندوق النقد الدولي وأي تخفيض آخر لقيمة العملة سيحدث قبل الانتخابات أو بعدها.

يفتح الإعلان الآن الباب لتسجيل المرشحين وتنظيم الحملات الانتخابية.

فاز السيسي في الانتخابات الأخيرة عام 2018 بأغلبية ساحقة. ودخل خصمه الوحيد - وهو سياسي مغمور ومؤيد

للسيسي - السباق قبل وقت قصير من إغلاق الموعد. وهمّش المرشحون الآخرون إلى حد كبير وسط ما وصفه النقاد بأنه حملة قمع كاسحة ضد المنافسين المحتملين.

تولى الرئيس منصبه بعد عام من قيادة انتفاضة شعبية مدعومة من الجيش أطاحت بسلفه الإسلامي محمد مرسي، وفقًا للوكالة.